زواج الإناث المبكر: محدداته وآثاره الديموغرافية في المجتمع الأردني (دراسة تحليلية)

*منير كرادشة**

ملخّـص

بالرغم من الأهمية الكبيرة لعمر المرأة المبكر عند الزواج وعلاقته بسلوكها الإنجابي، فإن كثيرا من الدراسات المحلية السابقة لم تتناول بالبحث والتحليل هذه الأبعاد، ومن هنا فقد سعت هذه الدراسة أولا إلى كشف وتبيان الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للإناث اللواتي تزوجن بأعمار مبكرة، ثم بحث وتحليل اثر زواج الإناث المبكر في سلوكهن الديموغرافي.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2007، وهو واحد من عائلة المسوحات الديموغرافية الوطنية التي قامت بتنفيذها دائرة الإحصاءات العامة، واشتملت على السيدات اللواتي سبق لهن الزواج وتتراوح أعمارهن بين 15-49، وقد تم استخدام عدة طرق إحصائية تراوحت بين البسيطة والثنائية والمتعددة لتحليل بيانات الدراسة.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن أهم محددات عمر الإناث المبكر عند الزواج في الأردن، هي: مستوى تعليمها، وحالتها العملية، ودرجة تحضرها، ومستوى تعليم الزوج. كما بينت نتائج الدراسة أهمية أثر زواج الإناث المبكر في سلوكهن الإنجابي، خاصة فيما يتعلق بحجم خصوبتها الفعلية، وحجم خصوبتها المفضلة، واستخدام موانع الحمل، ووفيات الأطفال، ووفيات الأجنة في الأسرة.

الكلمات الدالة : الزواج المبكر، السلوك الديموغرافي، الخصوبة، استخدام موانع الحمل، وفيات الأطفال، وفيات الأجنة.

المقدمة

يتميز **متغير عمر المرأة عند الزواج** بعلاقاته المتداخلة والمتبادلة التأثير مع مجموعة العوامل الاجتماعية–الاقتصادية والثقافية والبيولوجية المختلفة، ويبدو أن أثر العوامل **البيولوجية** التي يتضمنها عمر المرأة عند الزواج يطغى بتأثيراته على تأثير باقي العوامل الاجتماعية-الاقتصادية؛ وذلك بسبب اقترانه المباشر بقدرتها الطبيعية على الحمل والإنجاب (Fecudability)**،** وما يلازمها من احتمالات تتعلق بمدى اكتمال نضوجها البيولوجي والعضوي؛ إذ يتضمن متغير عمر المرأة عند الزواج أثارا مباشرة وهامة على **طول الفترة الممكن أن تقضيها وهي قادرة على الحمل والإنجاب** الممتدة بين (15-49) سنة، **التي** تلعب دوراً حاسماً وفعالاً في تحديد سلوكها الإنجابي، خاصة إذا لم يكن هنالك تحديد طوعي وفعال لهذا السلوك(Trussell & Kia, 1989).

كما يتضمن عمر المرأة المبكر عند الزواج سرعة وصولها إلى المراحل الإنجابية المرتفعة مقارنة بنظيراتها اللواتي يتزوجن بأعمار متأخرة؛ إذ يسهم **عمر المرأة المبكر عند الزواج** بشكل واضح في تسريع احتمالية انتقالها إلى المرحلة الإنجابية اللاحقة، باعتبارها قد تخطت مرحلة العقم الثانوي، وأصبحت أكثر قدرة على الحمل بشكل طبيعي، وفي أوج عطائها الإنجابي(Peak Period)، أما الإناث اللواتي يبدأن زواجهن في سن متأخرة، فعادة ما يمتلكن فرصا إنجابية اقل بسبب قصر فترة الإنجاب لديهن (Teachman & Plonko, 1985).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن **عمر المرأة عند الزواج** يتحدد كذلك في ضوء طبيعة الظروف والملابسات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية عامة، فثقافة المجتمع، والأيديولوجيات المرتبطة بسلوك المرأة الجنسي، والرغبة

* قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، تخصص دراسات سكانية
تاريخ استلام البحث 2010/9/2 وتاريخ قبوله 2011/9/15.



في الحصول على الأطفال، والنزعة لتنظيم العلاقات الجنسية بين الذكور والإناث داخل المجتمع، وغياب حق الإناث أو الذكور في اتخاذ قرار الزواج، وتحكم كبار العمر بصنع مثل هذه القرارات"، وما يكمن في سياق هذه الظروف والملابسات من قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية، كلها عوامل يمكن أن تسهم -وإلى حد بعيد- في تقرير ملامح أعمار الإناث عند الزواج وفي تقرير توقيته[1]، وإن كان هذا لا ينفي تباين سطوة تأثير هذه المنظومة القيمية بين فئة اجتماعية وأخرى(Jeannette, 2009).

ويبدو أن إخضاع مثل **هذه الأبعاد** للبحث والدراسة المعمقة قد أملاها -بالإضافة إلى أهميتها- النقص الحاصل في الدراسات الاجتماعية والديموغرافية التي لم يسبق لها أن بحثت بمثل هذا الشأن بصورة معمقة، رغم حساسيتها وعمق تأثيراتها على كثير من جوانب حياة المرأة، خاصة تلك المتعلقة بسلوكها الديموغرافي.

أهمية الدراسة:

يجيز قانون الأحوال الشخصية في المملكة الأردنية الهاشمية زواج الذكور الذين أتموا العمر المسموح به عند الزواج وهو 16 سنة والإناث اللواتي أتممن الخامسة عشر، ولكن يحدث أحياناً انتهاك لهذا القانون لاعتبارات اجتماعية-ثقافية واقتصادية مختلفة[2]، غير أن تسارع وتيرة التحديث والتقدم وعلى كافة الأصعدة -التي شهدها وما يزال يشهدها المجتمع الأردني- قد مهد لبروز تغيرات هامة فيما يتعلق **بنمط الزواج المبكر لدى الإناث**، بسبب ارتفاع نسب شيوعه، وبسبب انعكاساته الديموغرافية والبيولوجية الحاسمة على الإناث، والذي عدّ واحدا من أهم العوامل المسؤولة سواء عن وفيات الأمهات أو وفيات الأطفال أو وفيات الأطفال قبل الولادة أو وفيات حول الولادة (دائرة الإحصاءات العامة، 2008)، ويعبر نمط زواج الإناث المبكر بصورة مباشرة عن الحالة الصحية للسكان، ودرجة التقدم الطبي، ودرجة التقدم الحضاري التي يتمتع بها المجتمع ككل، كما يعدّ مؤشراً هاماً لمدى وعي المرأة وحساسيتها إزاء قضايا تتعلق بسلوكها الإنجابي خاصة في المراحل المبكرة من حياتها الزواجية (Trussell & Kia, 1989).

وبصورة عامة فإن **أهمية هذه الدراسة تأتي من عدة اعتبارات أهمها**: أنها تمحور اهتمامها ببحث ودراسة بعد اجتماعي ديموغرافي محدد هو "العمر المبكر عند الزواج للإناث ومحدداتها وأثارها الديموغرافية"، وهو بعد لم تسبق دراسته بصورة مركبة ومعمقة من قبل المعنيين والباحثين في المجتمع الأردني، كما تنبع أهمية هذه الدراسة باعتبارها من أوائل الدراسات التي تحاول ربط موضوع الزواج المبكر للإناث بآثاره وانعكاساته الديموغرافية، وبصورة أكثر تحديدا فإن أهمية الدراسة تنبع من الأمور الآتية:

1. إن لمتغير عمر المرأة عند الزواج أهمية كبيرة ليس فقط بسبب مضامينه الاجتماعية–الثقافية والديموغرافية فحسب، وإنما لتضمنه التغيير النوعي الأهم والأكبر في حياة المرأة وأدوارها، أي انتقالها من حالة العزوبة إلى حالة الزواج(Miller, 1993).

2. إن توقيت زواج المرأة يعد علامة فاصلة وبارزة في حياتها بشكل خاص، باعتباره نقطة بداية لمسؤولياتها وأدوارها الجديدة كزوجة، وتعد هذه المرحلة الانتقالية مرحلة دائمة سواء فيما يتعلق بتبعاتها ومستحقاتها الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية، فعمر المرأة عند الزواج يعد من أهم الأحداث الحيوية التي تمر بها المرأة بشكل عام(Bates, et.,al. 2007).

3. ارتباط متغير عمر المرأة عند الزواج بقدرتها الفسيولوجية على الإنجاب (Fecundibility)، وبمجموعة مختلفة من الأبعاد ذات العلاقة المباشرة في سلوكها الديموغرافي، الأمر الذي أعطى لهذا المتغير خصوصيته في الأدبيات الديموغرافية(Clark, 2004).

4. يحدد هذا المتغير ليس فقط قدرة المرأة فسيولوجيا على الإنجاب، بل طول الفترة الممكن أن تقضيها وهي قادرة على الإخصاب(Hobcraft, et,.al. 1985)، وتجدر

---

[1] إذ بلغ نسبة الأناث اللواتي تزوجن قبل 18 في نيجيريـا 77% وفـي تشاد 71% وفي بنغلادش 65% وفي الهند 50%.

[2] جرى تعديل في قانون الأحوال الشخصية الأردني لعام 2010، برفع سن الزواج للزوجين إلى 18 عام، مع أعطاء القاضي حق تزويج مـن أكمل منهما 15 عاما ضمن شروط محددة.

الإشارة هنا أن فترة الخصوبة الطبيعية لدى المرأة تبدأ عند سن البلوغ الذي تعد الدورة الشهرية دليلا عليه، وتمتد حتى انقطاعها، أي في حدود سن الخامسة والأربعين إلى التاسعة والأربعين، حيث يبدأ لديها ما يسمى بمرحلة العقم الثانوي، ما يؤكد أن زواج المرأة المبكر من شأنه أن يزيد الفترة التي تكون فيها معرضة للحمل والإنجاب (Trussell & Kia, 1989).

5. ارتباط متغير عمر المرأة عند الزواج بعوامل ذات صبغ بيولوجية: "كخطر الولادات المبكرة والإسقاط ووفيات حول الولادة ووفيات الأمهات أنفسهن"[3]، وهو عامل شديد الارتباط مع مستويات وفيات الأطفال في الأسرة؛ إذ كثيراً ما يقترن زواج الإناث وهن صغيرات السن بعدم نضوجهن البيولوجي وعدم اكتمال قدراتهن الإنجابية (Bongaarts & Potter, 1983).

6. يرتبط عمر المرأة عند الزواج، بقيم واتجاهات إنجابية شديدة الخصوصية، تخضع لمنظومة من القيم الاجتماعية الثقافية والموروثات "كضرورة الإنجاب السريع، وعدم تأخير الحمل، وضرورة إنجاب الطفل الأول"؛ إذ تزداد الضغوط الاجتماعية من قبل الأهل والمعارف على الأزواج الجدد لدفعهم للإنجاب مبكرا، الذي كثيرا ما يستخدم كمؤشر هام للدلالة على قدرة هؤلاء الأزواج على الإنجاب الطبيعي أمام أسرهم ومجتمعاتهم(Cain, 1984)، وبشكل عام فإن زواج المرأة بسن مبكرة ينطوي على انعكاسات هامة وحاسمة سواء على المرأة أو على أسرتها، كما ينطوي على أثار اجتماعية اقتصادية نفسية عميقة ومؤثرة تمتد لتصيب ملامح الخصوبة الأسرية.

ومما يعزز أهمية هذه الدراسة أنها تعد واحدة من **الدراسات القلائل** التي تعني بما يعرف بالأدبيات الديموغرافية "بدراسة الفترة الزمنية" (Period Study) وهذا النمط من الدراسات يركز على تحليل وبحث الظروف والملابسات "الاجتماعية والاقتصادية" المختلفة التي سادت خلال فترة إستنادية محددة. كما تتميز هذه الدراسة بأنها جاءت لتغطي نقصاً حاصلاً في الدراسات الديموغرافية المحلية السابقة التي بحثت في زواج الإناث المبكر، إذ لا توجد -حسب علم الباحث- دراسة علمية محلية معمقة بحثت بمحددات هذه الوقائع الديموغرافية وعلاقتها بالسلوك الديموغرافي للسكان، رغم حيوية هذا الموضوع وانعكاساته الهامة والمختلفة، وأستمرارية أنتشاره حيث بلغت نسبة السيدات في المجتمع الأردني اللاتي تزوجن قبل 18 سنة 31.3%.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى كشف ودراسة وتحليل محددات زواج الإناث المبكر، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، وتبيان أهم أثار هذه الأنماط الزواجية على سلوك المرأة الديموغرافي في الأردن خلال فترة زمنية محددة تمتد بين (2002-2007) وهي الفترة التي غطاها مسح السكان والصحة الأسرية قيد الدراسة، وبشكل أكثر تحديداً فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

1- كشف وتحديد مدى انتشار وشيوع نمط الزواج المبكر للإناث (أقل من 18 سنة) في المجتمع الأردني خلال فترة (2002-2007).

2- رصد وتوضيح المحددات الاجتماعية- الاقتصادية للنساء المتزوجات بأعمار مبكرة (أقل من 18 عام) في الأردن.

3- دراسة وتحليل ألآثار الديموغرافية المختلفة المترتبة على نمط زواج الإناث المبكر في المجتمع الأردني.

وعلى ضوء ما تقدم فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مدى انتشار نمط زواج الإناث المبكر (أقل من 18 عام) في المجتمع الأردني؟
- هل هناك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ونمط الزواج المبكر للإناث في المجتمع الأردني؟
- هل هناك أثار إحصائية لنمط زواج الإناث المبكر

[3] معظم الأجهزة التناسلية للأم الصغيرة خاصة الرحم وصغر حجمه وعدم اكتماله، وضيق حجم الحوض، لا تتناسب عادة مع حجم الجنين ونموه المتسارع في الأشهر الأخيرة، ما يؤدي إلى زيادة احتمالات وفيات الأمهات، كذلك وفيات الأجنة أثناء عملية الوضع، وزيادة احتمالات حدوث حالات نزيف شديد من جراء تمزق الرحم.

على سلوكهن الديموغرافي في المجتمع الأردني؟

الدراسات السابقة:

يعد **الزواج في المجتمعات التقليدية المحافظة** ركناً هاماً ومدخلاً رئيسياً لإقامة علاقات جنسية مشروعة بين الجنسين وتكوين الأسرة، حيث يتعرض الأفراد غير المتزوجين إلى ضغوطات مستمرة لدفعهم إلى الزواج، وتزداد حدة هذه الضغوط تبعاً لتباين خصائص المحيط الذي يعيشون فيه، كذلك تبعا لتباين خصائص الأفراد أنفسهم.

وتوضح المراجعة التقييمية للأدبيات السابقة والدراسات ذات الصلة التي بحثت في ظاهرة زواج الإناث المبكر وأثاره الديموغرافية، عدم وجود دراسة محددة تبحث في هذا البعد بشكل منفرد في الأردن، بل هناك مجموعة دراسات ذات صلة، بحثت في هذا الموضوع من جوانب وأبعاد عدة ومختلفة، وبالمقابل تبين هذه المراجعة أن هناك زخما في الدراسات "الأجنبية" التي بحثت في هذه **الظاهرة** ومدى انتشارها، والعوامل المحددة لها، وأثارها الديموغرافية.

أولا- الدراسات المحلية والعربية:

تشير **دراسة إحسان الحسن** (أحسان، 1981) "العائلة والقرابة والزواج" إلى أهمية الدور الممكن أن يلعبه متغير نمط زواج الأقارب على زيادة احتمالية زواج الإناث بسن مبكرة، فعادة ما يعكس نمط الزواج القرابي خصائص اقل إيجابية للأزواج، كانخفاض مستوى تعليمهم والسكن في المناطق الريفية، وانخفاض أعمارهم عند الزواج، وكثيرا ما يرتبط نمط الزواج داخل الأنساق القرابية، بزيادة تدخل كبار العمر بالقرارات الأسرية "كقرار زواج أبنائهم" وزيادة هيمنتهم على مواقف وقناعات أبنائهم، ما يساعد على زيادة احتمالات تحكمهم في توقيت أعمار أبنائهم عند الزواج.

وتعزو دراسة **كريشان ومساعد** (كريشان ومساعد، 1982) التي عنيت بدراسة "مستويات واتجاهات الوفيات بين الأجنة والرضع والأطفال والعوامل المحددة لها: دراسة حالة الكويت"، الفروق في وفيات الأجنة لدى السكان في الكويت، إلى عوامل بيولوجية المنشأ تتعلق بعمر الأم عند الإنجاب، وعمرها الحالي، وترتيب الولادة، وخلصت الدراسة إلى اقتران ارتفاع نسب هذه الأنماط من الوفيات بصغر عمر الأم عند الزواج، وارتفاع ترتيب الولادات، كما أشارت الدراسة إلى اقتران ارتفاع عمر المرأة عند الزواج بانخفاض هذه الأنماط من الوفيات.

كما تشير **منى خليفة** (خليفة، 1986) في دراستها حول "نمط الزواج في السودان وعلاقته بالخصوبة" إلى أهمية ارتفاع مستوى تعليم المرأة وارتفاع مساهمتها بسوق العمل، وارتفاع درجة تحضرها، في رفع عمرها عند الزواج وفي زيادة اتجاهاتها نحو تبني مواقف أكثر إيجابية فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والممارسات الملازمة لها، وفي تعزيز حوافزها بخصوص تعديل سلوكها الإنجابي، فتتزايد على سبيل المثال احتمالية أن تتخذ المرأة مواقف أكثر إيجابية ومرونة بشأن استخدام وسائل تنظيم الأسرة خاصة الحديثة منها، وتأجيل إنجاب الطفل الأول وزيادة فترات المباعدة بين المواليد.

وبذات السياق خلصت دراسة **فوزي سهاونة ومنير كرادشة** (سهاونة وكرادشة، 1995)**،** "محددات عمر المرأة عند الزواج في الأردن" إلى تأثر عمر المرأة عند الزواج بخصائصها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة مثل "مستوى تعليم الزوجة، ومكان إقامتها"، كما بينت الدارسة أهمية تأثير خصائص الزوج مثل"مستواه التعليمي، ومستوى دخله، ومستواه الوظيفي" على تقرير عمر المرأة عند الزواج، كما أكدت الدراسة على أهمية عمر المرأة عند الزواج في تحديد حجم خصوبتها الفعلية والمفضلة في المجتمع الأردني.

وخلصت دراسة **عيسى المصاروة** (المصاروة، 1999**)** "الأنماط الزواجية وتبايناتها في الأردن في العقدين الماضيين"، إلى أن هناك علاقة قوية بين عمر الزوجة عند الزواج من جهة وحجم خصوبتها الزواجية، كما بينت الدراسة أن النمط الشائع للعمر عند الزواج في الأردن يظل متمثلاً في زواج الإناث بسن أصغر من الرجال، إضافة إلى ارتفاع معدلات إعادة زواج (الأرامل، والمطلقات) خاصة لدى الإناث اللواتي أتسم زواجهن بكونه نمطا زواجيا مبكرا. وفي السياق ذاته بينت دراسة **لعبدالخالق الختاتنة** (الختاتنة، 2000) "مشكلات الزواج في الأردن" أن تأخير العمر عند الزواج له انعكاسات هامة على بقاء مؤسستهن الزواجية وأستمرارها؛ إذ عادة ما يقترن بتأخر عمر المرأة عند الزواج زيادة نضجها في التعاطي مع شؤونها الأسرية، وارتفاع مستوى درايتها ومعرفتها الحياتية، وارتفاع

مهاراتها في إدارة الصراع داخل نطاق مؤسستها الزواجية، وزيادة خبرتها ومستوى مدركاتها، وزيادة عوامل الألفة والانسجام والتوافق مع الزوج، وبالتالي زيادة احتمالات استمرارية عرى زواجها وديمومته.

كما أكدت دراسة **عبد الكريم الفايز** (الفايز، 2001) بعنوان "أثر تباينات عمر الإناث عند الزواج الأول على الخصوبة البشرية في الأردن" على أهمية خصائص المرأة وخلفيتها الاجتماعية-الاقتصادية "كارتفاع مستوى تعليمها، وزيادة نسبة مساهمتها بسوق العمل"، في رفع عمرها عند الزواج، إذ بينت الدراسة أن هذه الخصائص تعمل بصورة مجتمعة على إبعاد المرأة عن تلك الأعمار الصغيرة والخطرة التي تكون فيها غير مؤهلة للحمل والإنجاب، كما أشارت الدراسة إلى أن رفع درجة مساهمة المرأة بسوق العمل وزيادة احتمالات سكنها في مناطق حضرية من شأنه أن يسهم في زيادة وعيها، واتساع تجربتها ونضوجها في أمور الحياة، وفي زيادة تمكينها اجتماعيا واقتصاديا، وزيادة خبراتها ومعرفتها خاصة فيما يتعلق بشروط الرعاية الصحية، وعليه فإن هذه المتغيرات ستنعكس بصورة إيجابية على شروط حياتها، كما خلصت الدراسة إلى اقتران ارتفاع عمرها عند الزواج بخفض مستوى خصوبتها في المجتمع الأردني.

كما وجدت دراسة أخرى **لمنير كرادشة** (كرادشة، 2003) بعنوان "محددات وفيات الطفل الأول في الأردن دراسة مرجعية 1985-1990" أن هنالك علاقة وثيقة بين عمر المرأة عند الزواج من ناحية ووفيات الأطفال من ناحية أخرى، وبينت أن مستويات الوفيات بين الأطفال هي أعلى ما تكون عند الأمهات صغار السن؛ كما بينت الدراسة أيضا بأن هناك علاقة مباشرة بين متغير عمر الأم واحتمالات وفيات الأطفال فور ولادتهم، وبينت الدراسة كذلك وضوح انعكاس نمط زواج المرأة المبكر على أوضاعها الصحية والديموغرافية، وعلى فرصها الاجتماعية والاقتصادية، كفرص أكمال تعليمها ومساهمتها بسوق العمل، وخلصت الدراسة إلى أن هناك كثيرا من الأخطار التي قد تلحق بالأطفال في حالة كون الأم صغيرة السن "أي أقل من 18عاما".

ثانيا- الدراسات الأجنبية:

بينت **دراسة ميلر** (Miller, 1993) عن ظاهرة زواج الإناث المبكر في الفلبين أن دراسة مثل هذه الظواهر يكتنفها كثير من الصعوبات والغموض، نتيجة عدم إمكانية تحديدها وحصرها فعليا، لارتهانها بدرجة الحساسية التي يضعها المجتمع حول هذه الوقائع الحيوية، خاصة لدى المجتمعات الشرقية التي تبدي كثيراً من الريبة والحذر بهذا الشأن، وبسبب ثبات مواقفها الاجتماعية الداعمة لنظام الزواج وإنجاب الأطفال، غير أن نتائج الدراسة أكدت أن زواج المرأة مبكراً يسهم إلى حد كبير في تضيق فرصها في الحياة، كفرص تعليمها وعملها، كما يؤثر سلباً سواء على صحة الأم أو على صحة الطفل.

وقد أشار **بلانك وآن** (Blanc & Ann,1998) في دراستهما حول "السلوك الجنسي والمعرفة بموانع الحمل واستخدامها لدى المراهقات في الدول النامية" إلى أن بدء عملية الإنجاب في سن مبكر لدى الإناث في مجتمعات الدول النامية، يمكن أن تقترن بسرعة الانتقال لإنجاب أطفال لاحقين، وقصر المسافة بين المواليد، وأشارت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة قوية بين عمر المرأة عند الزواج وحجم خصوبتها الفعلية، وإلى أنه كلما انخفض عمر المرأة عند الزواج زادت درجة خصوبتها الفعلية، وأكدت الدراسة أيضا أن فرص تعرض المرأة لعوامل الحمل والإنجاب تزداد بسبب طول المدة الممكن أن تقضيها وهي في حالة زواج.

كما وجدت دارسة **لجوربن** (Gourbin, 1999) التي عنيت بالعلاقة بين نمط عمر المرأة عند الزواج ووفيات الأطفال الرضع، أن نسبة وفيات الأطفال تزداد بانخفاض عمر الأم عند الزواج، وبينت الدراسة اقتران زواج الإناث المبكر بتكرار عدد الولادات، وارتفاع حالات الحمل غير المرغوب فيه، والاستخدام غير السليم لوسائل منع الحمل، إضافة إلى الجهل ونقص المعرفة المقترنة باستخدام الموانع، وعدم كفاية المشورة فيما يتعلق بخدمات تنظيم الأسرة، كذلك عدم الانتظام في الحصول على الرعاية أثناء الحمل، وخلصت الدراسة كذلك إلى ضعف وصول الأمهات صغيرات السن إلى تدابير منع الحمل، وقلة المعرفة لديهن، وإلى ارتفاع نسبة أحمالهن غير المخططة.

كذلك خلصت دراسة **مينش وآخرين** (Mensch et.,al. 2003) إلى أن النساء الفيتناميات اللواتي يتزوجن في سن

مبكرة ينزعن إلى إنجاب الأطفال بشكل مستمر ومتتال وبفترات مباعدة تتسم بقصرها، وغالباً ما يواجهن إشكاليات اجتماعية اقتصادية صحية عدة، كعدم الاستقرار في حياتهن الزوجية، وانخفاض مستوياتهن التعليمية، وانخفاض أوضاعهن الاقتصادية والثقافية، كما أشارت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين عمر الزوجة الفيتنامية عند الزواج ومستوى تعليمها، وخصوبتها الفعلية، وأظهرت الدراسة أن زواج الإناث في سن مبكرة يقترن بزيادة ميولهن لإنجاب أكبر عدد من الأطفال.

بذات السياق أشارت دراسة **كلارك** (Clark, 2004) إلى أن النساء في جنوب أفريقيا - خاصة اللواتي يقطن المناطق الحضرية- يقترن صغر عمرهن عند الزواج بانخفاض مستويات تعليمهن، وبانخفاض نسبة بقاء أطفالهن على قيد الحياة، وزيادة تعرضهن لوفيات الأجنة والإسقاطات خاصة العفوي منها، كما خلصت الدراسة إلى غموض آلية تأثير زواج الإناث المبكر على احتمالات بقاء الأجنة والأطفال على قيد الحياة في الأسرة، وتداخل تأثيره مع متغيرات اجتماعية اقتصادية مختلفة.

كما خلصت دراسة **بونقارتز**(Bongaarts, 2008) إلى وجود ارتفاع نسبي لمعدلات الإجهاض لدى السيدات اللواتي تزوجن بسن مبكرة، كذلك أشارت الدراسة إلى ارتفاع نسب تعقيدات الحمل، وارتفاع نسب تسمم الأحمال لديهن، وخلصت الدراسة أيضا إلى ضعف نسب استخدام موانع الحمل لدى الإناث اللواتي أتسم زواجهن بكونه زواجا مبكرا، وقصر فترات المباعدة بين الأحمال لديهن.

وبصورة عامة يمكن الإشارة هنا إلى تأكيد أغلب نتائج الدراسات السابقة على أقتران زواج المرأة المبكر بإنخفاض مستوى تعليمها وانخفاض احتمالية مساهمتها بسوق العمل وزيادة حدة تبعيتها الاقتصادية، وتدني مكانتها الاجتماعية، وضعف قدرتها في التحكم بشروط حياتها، وغالبا ما تواجه أشكاليات اجتماعية واقتصادية وثقافية وصحية مختلفة، كما قد تواجه بكثير من الأخطار التي قد تلحق بأطفالها وصحتهم.

<u>الإطار النظري:</u>

الأسرة في طبيعتها اتحاد تلقائي تؤدي إليه الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الاجتماع الإنساني، وضرورة استمرارية الجنس البشري، ولهذا شكلت الأسرة الخلية الأولى التي يتكون منها هذا البنيان، والاهتمام بالأسرة وخصائصها ومشكلاتها له جذور عميقة ضاربة في تاريخ الفكر البشري، وإن اختلفت الاهتمامات وتنوعت تبعاً للمنطلقات والمرتكزات التي تبناها المفكرون والباحثون وطبيعة محدداتهم الفكرية والأيديولوجية (الحسن، 2005).

ومن الجوانب التي نالت اهتماماً واضحاً وجهداً كبيراً في هذا السياق؛ **الزواج وتوقيته، باعتباره من أهم النظم الاجتماعية التي تقوم عليها الأسرة وأقدمها،** فهو ضرورة أفرزتها الطبيعة البيولوجية للإنسان النازعة للاجتماع؛ إذ يمثل الزواج واحداً من بين أهم مظاهر الحياة البشرية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وذلك لدوره في المحافظة على وجود المجتمع الإنساني واستمراره، وتنظيم العلاقة بين الذكر والأنثى وفقا للأعراف ومنظومة القيم التي يقرها المجتمع (بوادقجي وخوري، 2002).

وقد جذب الاهتمام بموضوع **توقيت العمر عند الزواج وآثاره الديموغرافية** اهتمام الكتاب والمفكرين منذ أقدم العصور، ولعل من أقدم المفكرين الذين اهتموا بمثل هذه الظاهرة المفكر والفيلسوف الإغريقي **أفلاطون** الذي يرى "أن الأم يجب أن تبدأ في الإنجاب في سن العشرين وتستمر حتى الأربعين، أما الرجل فيجب أن يبدأ في السن الخامسة والعشرين ويستمر حتى الخامسة والخمسين، ويمتنع بعد ذلك عن مزاولة النشاط الجنسي، لأن ثمرات الشيخوخة تكون فجة وضعيفة كثمرات الشباب المبكر" (أفلاطون، 2009).

كما ناقش **أرسطو** تفصيلات كثيرة تتعلق بتنظيم العمر عند الزواج، فتكلم عن السن المثالي للزواج سواء للذكر أو للأنثى وما يتخلله من أثار على سلوك المرأة الإنجابي قائلا: "بما أن الطبيعة قد حددت القدرة على الإنجاب لسن السبعين على الأكثر للرجال ولسن الخمسين للنساء فأنه يجب على ضوء ذلك التنسيب إلى هذين الأجلين البعيدين لتحديد الوقت الملائم لبدء الحياة الزوجية، بمعنى أنه لا يصح التبكير في الزواج، لأنه يضر في الثمرات التي تجيء منه" وأعتبر أن تحديد **السن المناسب لبدء الحياة الزوجية** في مرحلة النضج هو خير وأبقى، وفيه ضمان واعتدال الحواس وسلامتها؛ خاصة وأن ظاهرة التبكير بزواج الإناث تنطوي على خطر

أخر يتعلق بالوضع وآلامه وولادة ثمرات هزيلة وضعيفة، وبين أرسطو كذلك بأن الزوجات الصغيرات كثيرا ما يهلكن أثناء الوضع والولادة ويصبن بأمراض عصبية وشديدة الخطورة، وعلى ضوء ذلك فقط حدد سن الثامنة عشرة كأفضل سن للزواج للنساء والسابعة والثلاثين للرجال، أي بفارق عمري يصل إلى 19سنة بينهما، وهذه الحدود التي يتعين عندها تحديد وقت الزواج السليم واكتماله، وهو أنسب وقت للزوجين لمباشرة التناسل والوفاء بالتزاماتهم الزوجية (الخشاب، 1966). أما **كنفوشيوس** -حكيم الصين العظيم- فقد عزا انخفاض النمو السكاني إلى الزواج المبكر الذي يترتب عليه ارتفاع في مستويات وفيات الأطفال وشجع **الرومان** على الزواج المبكر بفرض الضرائب على العزاب، وقد نصت القوانين الرومانية على أجازة الزواج للذكر في سن 14 وللإناث في سن 12 سنة، وبصورة عامة يمكن ملاحظة قدم الاهتمام بدراسة توقيت بدء الحياة الزوجية، ما شكل حقلا خصبا لاهتمام المفكرين آنذاك.

ولعل **أولى المحاولات المعاصرة والحديثة و**الجادة في تسليط الضوء على متغير عمر المرأة عند الزواج وآثاره الديموغرافية جاءت عام (1956) وذلك على يد كل من ديفز وبليك (Davis and Blake,1956)، حيث نبها إلى أهمية أثر هذا المتغير على مستوى خصوبة المرأة، وصنفاه ضمن ثلاث مجموعات من العوامل التي أسمياها بالمتغيرات الوسيطة "Intermediat Variables"، أي أنها وسيطة بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان وخصوبتهم، وأشارا بهذا الصدد إلى أنه لا يمكن أن يكون هنالك تأثير لهذه الظروف على الخصوبة إلا من خلال واحد أو أكثر من هذه المتغيرات بما فيها متغير عمر المرأة عند الزواج، وقد اشتملت المجموعات الثلاث هذه على أحد عشر متغيرا. وفي مرحلة لاحقة قام بونغارت (Bongaarts,1978) بتقليص هذه المتغيرات إلى أربعة متغيرات فقط بما فيها متغير عمر المرأة عند الزواج، وتتمثل هذه المتغيرات في: "استخدام وفاعلية موانع الحمل، الإجهاض المتعمد، الإرضاع الطبيعي"، وتؤكد الأدبيات السكانية بهذا الخصوص إلى أهمية متغير عمر المرأة عند الزواج، وخصوصية علاقته مع سلوكها الإنجابي، خاصة أن هذه العلاقة تتضمن مقياسا هاماً لتحديد مكانة المرأة الاجتماعية ووضعيتها سواء داخل نطاق أسرتها أو مجتمعها.

ويبدو أن خصوصية مضامين زواج الإناث المبكر وآثاره تتجلى بشكل ملفت للانتباه ضمن أطر المجتمعات الشرقية المحافظة، فالسمة العامة في أغاب هذه المجتمعات -بما فيها المجتمع الأردني- هي ميلها إلى تزويج البنات في سن مبكرة، وضمن هذه الأيديولوجية فإن وضع الأنثى ككائن لا يضمن استمرارية اسم العائلة والحفاظ على ممتلكاتها، جعل العديد من الأسر تعتبر تمديد عزوبية البنت بمثابة استثمار خاسر، وهذا يفسر طبيعة الضغوطات الممارسة تجاه تزويج الإناث بسن مبكر(كرادشة، 2009)؛ إذ تميل تنشئة الأنثى -ضمن هذه الأطر الاجتماعية- ومنذ الطفولة المبكرة إلى تلقينها الفكرة المتمثلة في كون المرأة المتزوجة أفضل من العازبة، وكون المرأة التي لديها أطفال تحظى باحترام أكبر مقارنة مع المرأة العاقر، وأن المرأة التي تنجب أكبر عدد من الذكور تنعم بأعلى قدر من السعادة والحماية، إضافة إلى إحساس المرأة باندماجها الفعلي في المجتمع كثيراً ما لا يتحقق إلا عندما تتزوج وتنجب أطفالاً خاصة الذكور منهم، كما تقترن هذه الأنماط الزواجية بشدة تدعيم قيم الخصوبة العالية، واستمرارية سلطة كبار السن في الأسرة (Cain, 1984).

وقد لعبت **التغيرات ومظاهر التحديث** التي أصابت المجتمع الأردني، وعلى مختلف مستوياتها في إحداث تغيرات جوهرية ملموسة على عمر المرأة عند الزواج وملامحه، وبهذا الخصوص يعد ارتفاع مستوى تعليم المرأة أهم وأعمق التغيرات التي أسهمت في رفع مكانتها وتعزيز تبنيها لأدوار اجتماعية مستحدثة، وفي تجاوز أدوارها التقليدية التي كانت تختزل في "خدمة الزوج وإنجاب الأطفال وتربيتهم" (الختاتنة، 2006)**.**

منهجية الدراسة:

أولا: متغيرات الدراسة[4]:

لأغراض تتعلق بمنهجية الدراسة، تم اختيار وتحديد

---

[4] مستويات تصنيف متغيرات الدراسة وتقسيماتها الفئوية تم اعتمادها كما هي موجودة في جدول (1).

متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة على النحو التالي:

1. المتغير التابع[5]:

يتمثل **بعمر المرأة عند الزواج**، وهو المتغير المحوري في الدراسة، وقد تم تصنيفه كمتغير كمي مستمر ومتصل، ثم أعيدت صياغته حسب مقتضيات التحليل الإحصائي ليأخذ صيغة المتغير فئوي (1, 0)، وليأخذ الشكل التالي:

1- أقل من 18 سنة، يأخذ قيمة (0)، وقد استخدم كمؤشر للزواج المبكر للإناث.

2- 18 فأكثر، يأخذ قيمة (1)، وقد استخدم كمؤشر لتجاوز الإناث لحدود نمط الزواج المبكر.

مع ملاحظة أنه قد تم أعادة صياغة هذا المتغير ليصبح متغير مستقل في معادلة تحليل نموذج الإنحدار البسيط سعيا لدراسة انعكاساته وأثاره الديموغرافية.

2. المتغيرات المستقلة الممثلة لمحددات عمر المرأة المبكر عند الزواج :

أ. المتغيرات المتعلقة بالمحددات الاجتماعية والاقتصادية:-

1. المستوى التعليمي للزوجة
2. مستوى تعليم الزوج
3. مكان الإقامة.
4. وجود صلة قرابة مع الزوج.
5. الحالة العملية للزوجة.

ب. المتغيرات الممثلة للعوامل الديموغرافية المتعلقة بمتغير عمر المرأة عند الزواج:

1. حجم الخصوبة الفعلية.
2. استخدام موانع الحمل.
3. مناقشة الزوجة للزوج بخصوص تنظيم أسرتها.
4. حدوث وفيات الأطفال سابقة لدى المرأة.
5. حدوث وفيات أجنة أو إجهاض سابق لدى المرأة.
6. الحالة الزواجية الحالية(متزوجة، أرملة، مطلقة، منفصلة، تكرار زواجها)

ثانيا: مصدر بيانات الدراسة:

استخدمت الدراسة "التي تعد من نوع الدراسات الوصفية التحليلية" وبصورة أساسية بيانات العينة الفرعية لمسح السكان والصحة الأسرية الأردني 2007، الذي قامت بإجرائه دائرة الإحصاءات العامة في الأردن، بالتعاون مع وزارة الصحة وبمساعدة فنية من مؤسسة (ORC Macro) الدولية، وتضمن المسح عينة حجمها3444 من السيدات المؤهلات اللواتي سبق لهن الزواج وأعمارهن بين 15-49سنة، وبنسبة تغطية تصل إلى (97%)، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً واضحاً على دقة بيانات الدراسة وجودتها(دائرة الإحصاءات العامة، 2008).

وقد زاد من اعتماد هذه الدراسة على بيانات هذا المسح مجموعة من الاعتبارات أهمها:

1. كونه المسح الرابع **والأكثر حداثة** بين سلسلة عائلة المسوحات الديموغرافية العالمية (Demographic Health Survey) والمعروفة في "DHS"، ما يمنح دراستنا هذه بعداً علمياً مميزاً.

2. أن هذا المسح يعد من أوائل المسوحات على نطاق الأردن الذي تعرض لتغطية أحداث حيوية كنمط الزواج المبكر للإناث وما يلازمه من وقائع حيوية كسبق حدوث وفيات الأجنة العفوي، ووفيات حول الولادة، والإسقاط والإجهاض، إضافة إلى أن هذا المسح يعد من المسوحات القليلة التي تعرضت لتغطية مجموعة كبيرة من الأبعاد الملازمة والمرتبطة بمتغير زواج الإناث المبكر.

3. صممت عينة المسح بحيث تكون ممثلة على مستوى المملكة (حضر وريف)، والأقاليم الثلاث (شمال، وسط، جنوب)، ولكل من المحافظات الرئيسة الثلاث (عمان وإربد والزرقاء).

4. أتاح المسح مجموعة من المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية المتعددة الأبعاد التي أسهمت في إثراء الدراسة، وشكلت مصدرا خصبا لدراسة متغير عمر المرأة عند الزواج وآثاره الديموغرافية، خلال فترة زمنية محددة وهي الفترة الزمنية الواقعة بين(2002-2007).

إضافة إلى ذلك يعد هذا المسح من المسوحات القليلة التي قامت بتغطية ما يسمى "التاريخ الإنجابي للنساء المتزوجات 15-49" ما يمكننا من دراسة بعض القضايا

[5] تم أعادة صياغة هذا المتغير ليصبح متغير مستقل في معادلة تحليل نموذج الإنحدار البسيط سعيا لدراسة أثاره الديموغرافية.

التفصيلية المتعلقة بعمر المرأة عند الزواج وربطها بأبعاد ذات علاقة بسلوكها الإنجابي.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

سعياً لتحليل بيانات الدراسة بشكل مناسب ودقيق، تم اللجوء إلى أساليب إحصائية متنوعة، وزعت على ثلاثة مستويات من التحليل:

المستوى الأول- النماذج الإحصائية الوصفية البسيطة لمتغيرات الدراسة، وتتمثل هذه النماذج البسيطة في توزيعات النسب التكرارية (Percentage).

المستوى الثاني- النماذج الإحصائية الوصفية الثنائية ممثلة بنموذج تحليل المتوسطات المقارنة (Comparative Means)، والذي استخدم بهدف كشف أهمية المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة في تقرير ملامح عمر المرأة عند الزواج في المجتمع الأردني، إضافة إلى نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)؛ وذلك سعيا لتحديد الآثار الديموغرافية الممكن أن يتركها زواج الإناث المبكر سواء على الإناث أنفسهن أو على أسرهن.

المستوى الثالث- يركز على دراسة وتحليل أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية مجتمعة على "عمر المرأة عند الزواج" وذلك باستخدام، نموذج تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد المتغيرات(Logistic Regression Analysis) الذي يتميز بقدرته على ضبط وعزل تأثير كافة المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع، وقد استخدم هذا النوع من التحليل لقدرته على إدخال مجموعة كبيرة من المتغيرات في نموذج معادلة التحليل، وقدرته على التعامل مع كافة المتغيرات وإبراز أهميتها التفسيرية الصافية، ويعد هذا النموذج التحليلي أكثر ملائمة لطبيعة المتغير التابع محور الدراسة وأهدافها(المنيزل، 2000).

فنموذج تحليل الانحدار اللوجستي يمتاز بملاءمته لأغراض دراستنا هذه، خاصة وأن نمط المتغير التابع المراد دراسته هو من النوع الثنائي الصامت أو الصوري (Dummy Variable) الذي يأخذ هيئة خيارات متقطعة " Discrete Choices" هما (0: في حالة زواج الإناث أقل من 18 عام، 1: في حالة زواج الإناث أكثر من 18 عام). وقد طبقت معادلة الانحدار اللوجستي لتقدير قيم المتغير التابع (Y) على المتغيرات المستقلة جميعها كما هو مبين في المعادلة:

$$P(y) = \frac{1}{1+eBo+ B1 * 1+Bn}$$

حيث يتم إدراج تقدير تأثير المتغيرات والنسبة الأرجحية (LRT) والقيمة المعايرة لمعامل الانحدار.

حيث إن:-

P (Y) : القيمة المتوقعة للمتغير التابع Y على المتغيرات المستقلة X.

E : أساس اللوغرتم الطبيعي.

Bo: القيمة الثابتة في النموذج.

Bi. Bn: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

وقد تم فحص الدلالة الإحصائية (Significance) لكل متغير مستقل مع المتغير التابع عند مستوى دلالة إحصائية 5.%حيث استخدم لهذه الغاية برنامج الحزم الاحصائية في العلوم الاجتماعية والمعروف ب(SPSS) لإجراء عمليات التحليل الإحصائي لمعالجة بيانات الدراسة.

عرض نتائج الدراسة وتحليلها:

يسعى هذا الجزء إلى تناول نتائج الدراسة، وعرضها في ثلاثة محاور رئيسة، حيث كرس **المحور الأول** لعرض نتائج التوزيعات التكرارية والنسبية لكافة المتغيرات المستقلة والتابعة قيد الدراسة؛ وتضمن **المحور** الثاني نتائج تحليل النماذج الثنائية ممثلة بنموذج "مقارنة المتوسطات" لمتغير عمر المرأة عند الزواج ومحدداته المختلفة، كما تضمن هذا الجزء عرضا لنتائج نموذج تحليل الانحدار اللوجستي الذي سعي من خلاله إلى كشف وتحليل أثر المتغيرات المستقلة على زواج الإناث المبكر، أما **المحور الثالث في الدراسة** فقد كرس لدراسة وتحديد الآثار الديموغرافية التي يمكن أن يتركها متغير نمط زواج المرأة المبكر. وفيما يلي عرض لأهم نتائج الدراسة:

المحور الأول- النتائج الوصفية البسيطة: التوزيعات النسبية لمتغيرات الدراسة:

كرس هذا الجزء من الدراسة للتعرف على أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأفراد عينة

الدراسة، كذلك للتعرف على التوزيع النسبي ومدى انتشار نمط الزواج المبكر لدى الإناث في المجتمع الأردني خلال فترة الإسناد الزمني الممتدة(2002-2007)، وفيما يلي استعراض عام لأهم هذه النتائج:

تبين نتائج جدول رقم (1) فيما يختص في التوزيع النسبي للمتغير التابع في الدراسة، "**متغير عمر المرأة عند الزواج**"، إن هناك نسبة واضحة من النساء سبق وتزوجن بأعمار اقل من 18سنة؛ إذ بلغت نسبتهم 31.3%، ما يؤكد استمرارية انتشار وسيادة مثل هذه الأنماط الزواجية في المجتمع الأردني، وفي كل الأحول يمكن اعتبار إن كثيرا من هذه الزيجات مخالفة للقوانين والتشريعات المنصوص عليها في المجتمع الأردني، بالمقابل تشير النتائج إلى أن هناك 68.7% تزوجن فوق 18سنة.

جدول رقم(1): نتائج التوزيعات التكرارية والنسبية لكافة متغيرات الدراسة.

أسم المتغير	التكرار	النسبة%
مستوى تعليم الزوجة		
1. أمية	129	%3.8
2. ابتدائي	217	%6.3
3. إعدادي	488	%14.2
4. ثانوي	1572	%45.7
5. أعلى من ثانوي	1037	%30.1
المجموع	3444	%100.0
مستوى تعليم الزوج		
1. أمي	69	%2.0
2. ابتدائي	407	%11.8
3. إعدادي	655	%19.0
4. ثانوي	1273	%37.0
5. أعلى من ثانوي	1037	%30.1
المجموع	3444	%100.0
الحالة العملية للزوجة		
1. تعمل حاليا	331	%9.6
2. لا تعمل	3113	%90.4
المجموع	3444	%100.0
مكان الإقامة		
1. حضر	2938	%85.3
2. ريف	506	%14.7
المجموع	3444	%100.0
صلة القرابة مع الزوج	100.0	
1. لا يوجد صلة قرابة	2112	%61.3
2. يوجد صلة قرابة	1332	%38.7
المجموع	3444	%100.0
سبق التفاهم مع الزوج حول تنظيم النسل*		
1. تنفرد الزوجة بالقرار	371	%10.8
2. ينفرد الزوج بالقرار	109	%3.2
3. كلاهما يصنعان القرار	1428	%41.5
4. الآخرون هم من يصنعون القرار	6	%0.2
5. غير ذلك	1915	%44.3
المجموع	3444	%100.0
حجم الخصوبة الفعلية		
لا يوجد أطفال	269	%7.8
1-3 أطفال	1300	%37.7
4-6 أطفال	1252	%36.3
7 أطفال فأكثر	623	%18.0
المجموع	3444	%100.0
سبق استخدام موانع الحمل		
1. لا	1932	%56.1
2. نعم	1512	%43.9
المجموع	3444	%100.0

أسم المتغير	التكرار	النسبة%
سبق حدوث وفيات الأطفال لدى الزوجة		
1. نعم	298	%8.6
2. لا	3079	%91.4
المجموع	3444	%100.0
سبق حدوث وفيات الأجنة لدى الزوجة		
1. نعم	1104	%32.1
2. لا	2340	%67.9
المجموع	3444	%100.0
الحالة الاجتماعية الحالية للزوجة		
1. متزوجة حاليا	3112	%90.4
2. مطلقة	59	%1.7
3. أرملة	88	%2.6
4. أعادة زواج	8	%0.2
5. وجود زوجة أخرى لدى زوجها	177	%5.1
المجموع	3444	100.0%
عمر الزوجة عند الزواج		
1. 18سنة فأقل	1014	%31.3
2. 18سنة فأكثر	2430	%68.7
المجموع	3444	%100.0

*بينت الدراسة أن هناك3.8% من النساء يعتبرن مسألة الإنجاب مسألة قدرية

وتبين نتائج تحليل التوزيعات النسبية البسيطة ارتفاع نسب الترمل والطلاق وتكرار الزواج لدى الإناث اللواتي تزوجن بسن مبكرة؛ إذ بلغت نسبة المطلقات والأرامل ووجود أكثر من زوجة لدى الزوج (1.7% و2.6% و5.1%) وعلى التوالي، ما يؤكد تضمن هذا المتغير على آثار وانعكاسات مهمة على أوضاع المرأة الاجتماعية من جوانب وأبعاد عدة.

كما تبين نتائج الجدول أعلاه، انخفاض نسبة الأمية بين الأزواج الذكور، إذ لم تتعد هذه السنة بأفضل الأحوال 2%، بينما تبين النتائج ارتفاع نسبة الأزواج الحاصلين على مستوى تعليمي جامعي فما فوق التي وصلت إلى 30.1%.

كما توضح نتائج التوزيعات النسبية لمتغيرات الدراسة انخفاض نسبة الأمية لدى السيدات في عينة الدراسة، حيث وصلت نسبتهن إلى 3.8%، بالمقابل تبين النتائج ارتفاع نسب السيدات الحاصلات على مستوى تعليمي مرتفع (جامعة فما فوق)، وبنسبة بلغت30.1%.

كذلك تظهر النتائج تركز **مكان إقامة المبحوثات في المدن الكبرى** وبنسبة 85.3%، وفي المناطق الريفية وبنسبة 14.7، أما بخصوص نسبة مشاركة المرأة بسوق العمل خلال فترة الدراسة فتشير نتائج جدول (1) إلى ضعف وهامشية هذه النسبة، التي لم تتجاوز 9.6%، أما فيما يتعلق **بنمط زواج الأقارب**، فتبين نتائج الدراسة استمرارية انتشار وشيوع نمط زواج الأقارب بنسبة بلغت 38.7%، بينما وصلت نسبة نمط الزواج من غير لأقارب 61.3%.

أما بالنسبة للرغبات المعلنة أو المصرح بها من قبل الأزواج بخصوص حجم الخصوبة المرغوب فيها، فقد أظهرت النتائج أن هناك نسبة هامة وواضحة من النساء لم يستطعن تحديد هذه الرغبات وبنسبة 3.8%، وقد يكون ذلك راجعاً إلى اعتبار هذه المسائل مسألة "قدرية" أي أنها مسألة تعود إلى مشيئة ا وقدرته، كما بينت نسبة مرتفعة من السيدات في عينة الدراسة تصل إلى 41.5% بأنهن عادة ما يلجأن **للتفاهم أو النقاش مع أزواجهن** فيما يتعلق بمسألة تنظيم أسرهن، بينما أشارت ما نسبته 10.8% بأنهن عادة ما يتفردن بصناعة واتخاذ مثل هذه القرارات.

كما تبين النتائج وجود نسبة مرتفعة من السيدات اللواتي سبق وتعرضن لحدوث وفيات الأجنة وبنسبة 32.1%، حيث تركزت معظم هذه النسب حول "الإسقاط، أو الإجهاض المتعمد، أو إنجاب مولود ميت"، وهذه النتيجة تؤكد وضوح نسب حدوث وفيات الأجنة بين السيدات في المجتمع الأردني، كما تبين نتائج الدراسة وجود نسبة واضحة من السيدات اللواتي سبق لهن أن تعرضن لوفاة أحد أطفالهن وبنسبة بلغت8.6%.

المحور الثاني: المحددات الاجتماعية والاقتصادية لعمر المرأة عند الزواج

أدرجت نتائج هذا الجزء من الدراسة ضمن قسمين رئيسين، وذلك تبعا لطبيعة التحليل المستخدم وأهدافه، حيث تضمن **القسم الأول** نتائج تحليل مقارنة المتوسطات للمحددات الاجتماعية والاقتصادية لزواج الإناث المبكر، بينما تضمن **القسم الثاني** نتائج نموذج تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد المتغيرات سعيا لكشف وتبيان أهمية وطبيعة أثر المحددات الاجتماعية-الاقتصادية مجتمعة على زواج الإناث المبكر في المجتمع الأردني، وفيما يلي عرض لأهم هذه النتائج:

أ- نتائج تحليل المتوسطات المقارنة لمتغيرات الدراسة المستقلة مع أعمار الإناث عند الزواج:

تظهر نتائج جدول رقم (2) المتوسطات الحسابية المقارنة لعمر المرأة عند الزواج في الأردن، حسب مجموعة المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية المستقلة المحددة في الدراسة، ما يؤهلنا للوقوف على طبيعة تأثير هذه المحددات وتبايناتها وأهميتها، ويسهم برسم صورة أكثر عمقا وتفصيلا لهذه العوامل الممكن أن تقرر ملامح زواج الإناث المبكر في المجتمع الأردني.

يلاحظ من خلال نتائج جدول رقم(2)، أن **النساء الحاصلات على تعليم** ابتدائي فأقل كان متوسط أعمارهن عند الزواج 19سنة، وهو متوسط منخفض بشكل واضح وملموس مقارنة عما هو لدى النساء الأعلى تعليماً "ثانوي" والبالغ 20 سنة، وليرتفع هذا المتوسط بصورة ملحوظة لدى النساء الحاصلات على معهد فما فوق ليصل إلى 23 سنة، ما يؤكد أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يعد مساهما واضحا في رفع متوسط عمرها عند الزواج، كما يؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه رفع مستوى تعليم المرأة في زيادة احتمالات زواجها بسن معتدلة نسبيا، ويمكن تفسير هذه النتيجة على اعتبار أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يقترن عادة بزيادة مستوى وعيها، وارتفاع خبراتها، ودقة معلوماتها حول الجوانب والأبعاد المرتبطة بمسألة زواجها المبكر وانعكاساته السلبية على فرص حياتها وخياراتها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، ما يجعلها أكثر تجنباً لاحتمالات الزواج المبكر (شتيوي وكرادشة، 2001)، وقد يسهم التعليم بصورة فاعلة في تحسين مهاراتها الاجتماعية، وفي زيادة مرونتها في تبني مواقف تتعارض مع زواجها المبكر، وقد يقترن ارتفاع مستوى تعليمها في رفع مكانتها ووضعها الاجتماعي، كما أنه قد يزيد هوامش اهتماماتها بشكل يتعارض مع فكرة زواجها مبكرا(المسند، 1998)، وبصورة عامة يلاحظ اقتران ارتفاع مستوى تعليم المرأة بتمكنها من التحكم وبشكل أفضل في شروط حياتها.

جدول رقم (2) نتائج نموذج تحليل المتوسطات الحسابية لعمر المرأة عند الزواج تبعا لخلفية الزوجة الاجتماعية والاقتصادية

أسم المتغير	المجموع	متوسط أعمار الإناث عند الزواج
مستوى تعليم الزوجة		
أمية	129	19.1
ابتدائي	217	19.0
إعدادي	488	18.5
ثانوي	1572	20.0
أعلى من ثانوي	1037	23.0
المجموع	3444	20.5
مستوى تعليم الزوج		
أمي	69	19.7
ابتدائي	407	20.4
إعدادي	655	20.4
ثانوي	1273	20.7
أعلى من ثانوي	1037	22.7
المجموع	3444	20.7
الحالة العملية لزوجة		
تعمل حاليا	331	22.7
لا تعمل	3113	20.2
المجموع	3444	20.5

أسم المتغير	المجموع	متوسط أعمار الإناث عند الزواج
مكان الإقامة		
حضر	2938	20.5
ريف	506	20.2
المجموع	3444	20.5
درجة القرابة مع الزوج		
لا يوجد صلة قرابة	2112	21.2
يوجد صلة قرابة	1332	19.5
المجموع	3444	20.5

أما بالنسبة لعلاقة تباين **مستوى تعليم الزوج** مع متوسط عمر المرأة عند الزواج، فيلاحظ وضوح تأثير مستوى تعليم الزوج على متوسط عمر المرأة عند الزواج، حيث بلغ متوسط عمر الزوجة عند الزواج في حالة زواجها من رجل ذي مستوى تعليمي مرتفع "ثانوي فأعلى" 22.7 سنة، بينما ينخفض في حالة زواجها من رجل ذوي مستوى تعليمي منخفض "أمي" ليصل إلى 19.7سنة، وتفسر هذه النتيجة على ضوء اتساع وانتشار نمط الزواج المرتب بين الأزواج الذكور الأميين، بغض النظر عن عمر الزوجة، وبسبب قوة ارتباط عمر المرأة عند الزواج بنمطية النظرة لأدوارها التقليدية من قبل الرجال الأقل تعليما، التي تحصرها في "الزواج وإنجاب الأطفال والعناية بهم" باعتبارها أهم أدوار المرأة شأناً، وبالتالي فكلما اضطلعت بهذه الأدوار مبكراً كان ذلك أفضل (الخليفة، 1995).

كما تبين نتائج جدول(2) بروز متغير "**مساهمة المرأة بسوق العمل**" كمتغير ذي أهمية واضحة في رفع متوسط عمرها عند الزواج؛ إذ بلغ هذا المتوسط لدى السيدات العاملات 23سنة، بينما بلغ 20 سنة لدى السيدات غير العاملات، ويمكن فهم هذه الفروق استنادا إلى ما قد تحمله **السيدات العاملات** من اتجاهات مرنة بخصوص تبني مواقف أكثر حداثة تجاه تأخير أعمارهن عند الزواج، كذلك فأن مساهمتهن الاقتصادية قد تسهم في وضعها أمام خيارات وبدائل حاسمة قد تتنافس مع أدوارهن التقليدية التي درجن على أدائها، ما يعزز فرص تأخير عمر المرأة عند الزواج (دائرة الإحصاءات العامة، 2003)، فجدة الأدوار المفترض أن تؤديها المرأة كإنسانة عاملة ومنتجة ومستقلة اقتصاديا تجعلها أكثر تحسسا لمفهوم الفرص الضائعة بسبب زواجها المبكر، ويبدو إن كثيرا من الأسر التي تسهم فتياتها في اقتصاديات الأسرة، تكون أكثر تشبثا "بفتياتها العاملات" ما يؤخر زواجهن طمعا بالاستفادة قدر الإمكان من عوائد عملهن، كما أن الفتاة العاملة تكون أكثر رغبة في المحافظة على استقلالها لفترة أطول قبل زواجها.

كما تشير نتائج جدول2، إلى أن متوسط العمر عند الزواج يميل للإنخفاض بعض الشئ بين **الإناث اللاتي يسكن المناطق الريفية** قياسا بالإناث اللاتي يسكن المناطق الحضرية، إذ بلغ متوسط عمر المرأة الحضرية عند الزواج 20,5سنة، مقابل 20.2 سنة للإناث في المناطق الريفية، وتعد هذه النتيجة متوقعة ومنسجمة سواء مع فرضيات الدراسة أو مع نتائج الدراسات السابقة التي كانت تنزع نحو تأكيد أهمية الوسط الريفي في تعزيز نمط الزواج المبكر في الأردن لاعتبارات مختلفة منها: "تجذّر الموروثات الاجتماعية والأيديولوجيات في مثل هذه الأوساط التي تعطي اعتباراً كبيراً لزواج الإناث باعتباره سترة لهن"(خيري، 1999)، كذلك بسبب شدة تمسك السكان الريفيين بنسق من القيم السائدة والموروثة حول أهمية زواج الإناث المبكر، ويبدو إن المواقف الاجتماعية المحافظة الداعمة للزواج المبكر، والرصيد الثقافي الريفي أسهما في الحيلولة دون تمكّين المرأة اجتماعيا واقتصاديا، ودون منحها مزيداً من هوامش الحرية؛ ما عطل قدراتها على البحث عن مصادر لتحسين شروط حياتها، الأمر الذي انعكس بنهاية المطاف على تكريس نمط الزواج المبكر لدى الإناث في مثل هذه المناطق في المجتمع الأردني، ، بينما تتوافر في المناطق الحضرية شروط اجتماعية وظروف اقتصادية أفضل، الأمر الذي أتاح بدائل وخيارات مختلفة أمام المرأة عززت من رفع عمرها عند الزواج (Bates,et., al. 2007).

أما بالنسبة لمتغير **صلة قرابة** الزوجة للزوج وعلاقته

بمتوسط عمرها عند الزواج، فتبين نتائج الدراسة انخفاض متوسط عمر المرأة عند الزواج بشكل ملحوظ لدى الزوجات اللواتي اتسم زواجهن بكونه نمطا زواجيا داخليا "أي زواج قرابي" ليصل إلى 19,5 سنة، بالمقابل ارتفع هذا المتوسط وبشكل ملحوظ في حالة الزواج من خارج النسق القرابي، وبمتوسط بلغ 21,2سنة، ويمكن عزو هذه النتيجة على اعتبار أن ابنة العم عادة ما تكون متاحة، كما أن شروط العلاقات القرابية وحيثياتها تسمح في كثير من الأحيان للشباب بالاختلاط والتعرف بإحدى إناث العائلة دون كثير من المحاذير وبيسر، كما أن زواج الأقارب قد يعفي الزوجين عادة من المرور بخطوات ومراسيم معقدة ومصاريف لا يقوى عليها الزوج، إضافة لما تقدم فأن **زواج الأقارب** يتضمن معيارا اجتماعيا وثقافيا هاما يدور حول مفهوم "السترة"، إذ ما يزال كثير من أفراد المجتمع يرون في الزواج سترة لإناث العائلة، ما يؤكد قوة الدوافع تجاه زواج الإناث المبكر ضمن هذه الأنساق القرابية (خيري، 1999).

ويمكن القول إن نمط تأثير كثير من المتغيرات المستقلة قد جاءت متوافقة لتوقعاتنا حول طبيعة تأثيره مع المتغير التابع محور الدراسة، فالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قد أسهمت بصورة فاعلة في تأخير أعمار الإناث عند الزواج خاصة لدى بعض الشرائح الاجتماعية مثل: "الإناث الأكثر تعليما، والحضريات، واللواتي يساهمن بسوق العمل، واللواتي اتسم زواجهن بكونه زواجا غير قرابي"، ويمكن رد ذلك إلى اعتبارات مختلفة تتعلق بمرونة استجابتهن لهذه التغيرات، وزيادة وعيهن، وارتفاع أذواقهن ومستوى تطلعاتهن، أو لاعتبارات ذات علاقة بعملية التنمية وما يقترن بها من ارتفاع في تكاليف الحياة، وصعوبة تأمين المسكن، وارتفاع مستوى معيشة السكان، ويبدو أن هذه العوامل مجتمعة قد شكلت دوافع ومحركات مهمة تجاه تعزيز ميولهن نحو تأخير أعمارهن عند الزواج (الفايز، 2001).

<u>ب. نتائج تحليل الانحدار المتعدد:الانحدار اللوجستي (Logistic Regression):</u>

تم الاستعانة في هذا الجزء من الدراسة بنموذج التحليل اللوجستي؛ كونه يتلاءم مع طبيعة أهداف الدراسة، كما أنه يتضمن الطريقة الأكثر انسجاماً وتوافقاً مع طبيعة المتغير التابع "زواج الإناث المبكر" وهو من النوع البرنولي يأخذ احتمالين (0,1)؛ إذ تم في هذا الجزء من الدراسة إدخال مجموعة من المتغيرات المستقلة الممثلة للمحددات الاجتماعية والاقتصادية لعمر المرأة عند الزواج في معادلة "نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد"، وتمثلت هذه المتغيرات في" مستوى تعليم الزوجة، ومستوى تعليم الزوج، وحالة عمل الزوجة، ومكان الإقامة في الأصل، ودرجة القرابة بين الزوجين" حيث تم ضبط تأثيرها (Control Variables) في معادلة التحليل؛ وقياس صافي أثرها في المتغير التابع.

إذ أظهر **متغير مستوى تعليم الزوجة** تأثيراً حاسماً وقوياً وبدلالة إحصائية مفسرة مع المتغير التابع قيد الدراسة، وبمعامل تأثير طردي قدره (0.059) أي أنه كلما زاد مستوى تعليم المرأة زاد أحتمال زواجها بسن متأخرة نسبيا، ويمكن تفسير مثل هذه النتائج استنادا إلى التأثير العميق الممكن أن يحدثه تعليم المرأة على نمط استجابتها، خاصة الديموغرافية منها، فعادة ما يؤخر زواج الأنثى لغاية إكمال تعليمها، كما يعزز ارتفاع مستوى تعليمها زيادة استقلاليتها وأمنها الاجتماعي، ما يرتب على ذلك زيادة تحكّمها وسيطرتها على قرارات محورية بحياتها "كقرار توقيت زواجها" (Bates, et,.al, 2007)، كما أن ارتفاع تعليم المرأة ينعكس إيجاباً على مجموعة من خصائصها الاجتماعية والاقتصادية الأخرى كرفع مستوى مساهمتها الاقتصادية وتمكينها اجتماعيا وزيادة استقلاليتها، فالتعليم عملية تربوية عميقة الأثر تتضمن انعكاسات جذرية ومهمة على مدارك المرأة حول مسألة عمرها عند الزواج وآثاره وانعكاساته المختلفة، غير أن هذا يبقى مرتهنا بتوافر حد معين من التعليم للمرأة "كحصولها على الشهادة الجامعية الأولى" كشرط مسبق وضروري لأحداث التغير المطلوب (العبيدي، 1992).

جدول رقم (3): نتائج تحليل نموذج الانحدار اللوجستي لمحددات أعمار الأناس المبكر عند الزواج.

اسم المتغير	قيمة معامل الانحدار Parameter Estimation	قيمة معامل الانحدار المعاير Standardized Estimate	قيمة** Odds Ratio	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
مستوى تعليم الزوجة	-0.390	-0.059	0.791	0.0001
مستوى تعليم الزوج	-0.230	-0.074	1.040	0.0008
الحالة العملية للزوجة	-0.038	0.016	0.856	0.0340
درجة التحضر*	0.1555	0.140	0.023	0.0870
صلة القرابة مع الزوج	0.054	0.074	0.711	0.0001

*متغيرات ليس لها قيمة إحصائية عند مستوى دلالة 5.% فأكثر. **فيمه نسبة الخطر

كما اظهر **متغير مستوى تعليم الزوج** تأثراً حاسماً وقوياً على زواج الإناث بسن مبكرة، وبمعامل تأثير طردي قدره(0,074)، وتعد هذه النتيجة منسجمة مع طبيعة تأثير متغير التعليم، كذلك مع منظومة القيم والموروث الاجتماعي الذي يمتاز به المجتمع الأردني ذو الهياكل الاجتماعية الأبوية المحافظة، التي تقوم على منح الذكر سلطة مطلقة في اتخاذ القرارات داخل نطاق أسرته، خاصة تلك المتعلقة بالزواج وباختيار شريكة الحياة، ما يسهم وإلى حد بعيد في تقرير عمر المرأة عند الزواج (المجالي 1996)، ولعل الأثر الأكبر الذي يمكن أن يتركه ارتفاع مستوى تعليم الزوج على عمر المرأة عند الزواج أنه يدخل هذه القضية ضمن مجال اختياره الواعي العقلاني، بحيث يؤدي إلى زيادة إدراكه بضرورة إخضاع هذه المرحلة الانتقالية الهامة من حياته لكثير من التأني والحذر، خاصة أنها تمثل حالة انتقالية فريدة ونوعية في حياته سواء على الصعيد النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي(Sorenson, 1989)، ويبدو مما سبق أن ارتفاع مستوى تعليم الزوج قد أخذ دوراً هاما في التأثير على تأخير عمر المرأة عند الزواج، عند قياس تأثيره مع مجموعة من المتغيرات الاجتماعية–الاقتصادية والثقافية وضبط تأثيرها، ويبدو أن فاعلية تأثير هذا المتغير تكمن في فارق الخبرة والمعرفة المقترنة بتعليم الرجل، إضافة إلى الفارق البيولوجي وما يرتهن به من مكتسبات اجتماعية اقتصادية تميل عادة لصالحه، ما أسهم بزيادة فاعلية متغير تعليم الزوج في تقرير ملامح عمر المرأة عند الزواج في الأردن.

أما بالنسبة لمتغير **حالة عمل المرأة** فتظهر نتائج جدول رقم (3) أهمية تأثيره على زواجها المبكر، وبمعامل تأثير سلبي قدره(-0,038)، أي أنه كلما زاد أحتمال مساهمة المرأة بسوق العمل قل احتمال زواجها بسن مبكرة، ويمكن تفسير هذه النتيجة على اعتبار أن **عمل المرأة** يضعها أمام قرارات حاسمة إزاء تحديد خيارتها المتعلقة بعمرها عند الزواج، إذ يسهم عمل المرأة ومساهمتها الاقتصادية بزيادة خبراتها التي تتناقض مع تطلعاتها التقليدية، ما يعزز دافعيتها نحو تأجيل زواجها بهدف البقاء في سوق العمل أطول مدة ممكنة (العموش والقيسي، 1998)، بالمقابل فإن عدم مساهمة المرأة الاقتصادية قد يدفعها لتقبل فكرة الزواج كهدف تتجه إليه لاعتبارات اجتماعية اقتصادية عديدة، وحتى ثقافية تتعلق بتنشئتها الاجتماعية التي تتجه منذ الطفولة المبكرة إلى تلقينها الفكرة المتمثلة في "كون المرأة المتزوجة أفضل من العازبة، وكون المرأة التي لديها أطفال تحظى باحترام أكثر"، بل تذهب هذه التنشئة إلى أبعد من ذلك، حيث تقوم على توجيهها منذ نعومة أظفارها إلى الشعور بالإشباع الحقيقي عند ممارسة أدوارها التقليدية كزوجة وأم، وتتكثف مثل هذه الرؤية بشكل واضح لدى الإناث غير النشيطات اقتصاديا، حيث تسود رؤى لا تعترف بوجود للمرأة سوى ذلك المرتبط بزوج وأطفال، ما يكرس

إعاقة تفتحها على خيارات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية، تعمق احتمالات زواجها بسن مبكرة(بلان، 1992).

أما فيما يتعلق بطبيعة تأثير **درجة التحضر** في زواج الإناث بسن مبكرة، فقد أظهر هذا المتغير تأثير ضعيفا وهامشيا بهذا الخصوص، وبمعامل تأثير بلغ (0,155) رغم أن توقعاتنا السابقة كانت تنزع نحو نسج علاقة واضحة بين ارتفاع عمر المرأة عند الزواج من جهة ودرجة تحضرها، باعتبار أن المناطق الحضرية بما تملك من مزايا اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة تعزز مكانة المرأة، وتمكنها من لعب أدوار أكثر حداثة وأهمية ضمن نطاق مجتمعها، مما قد تسهم بزيادة دوافع رفع عمرها عند الزواج(Legrand & Cheikh, 1993). إلا أن نتيجة الدراسة جاءت لتنقض صحة توقعاتنا بهذا الخصوص، وتؤكد ضعف أهمية تأثير هذا المتغير في تشكيل مواقف الأفراد وميولهم نحو تأخير عمر المرأة عند الزواج، ويمكن تفسير عدم وجود فوارق واضحة في عمرها عند الزواج تبعاً لاختلاف درجة التحضر، بكون معظم سكان المدن النامية هم من السكان الريفيين الذين هاجروا بشكل أسري وعلى شكل هجرات متقاربة، ما ساعد على إبقاء القيم والتقاليد المتوارثة خاصة تلك المتعلقة بالرغبة بزواج المبكر للإناث راسخة قوية بينهم (دائرة الإحصاءات العامة، 2003).

بينما أظهر متغير **قرابة الزوجة للزوج** تأثيرا واضحا مع نمط زواجها المبكر، وبعامل تأثير قدره(0,059)، أي أنه كلما زاد احتمال أن يكون زواج المرأة قرابيا كلما زاد احتمال زواجها بسن مبكرة، ويمكن عزو هذه النتيجة لاعتبارات عدة تتمحور حول مضامين **ظاهرة زواج الأقارب** في مجتمعاتنا التي تعدها ظاهرة مفضلة لأسباب مختلفة منها: "التعاطف بين الأنسباء، والتساهل المتبادل بين الأقارب، وحب الاحتفاظ بالملك، وإدامة السيطرة على الأبناء، إضافة إلى المحافظة على النسل والجاه والثروة وحصرها في العائلة، وتدعيم تماسك العائلة وتمتينها"، ويبدو أن كثيرا من هذه الزيجات هي من نمط الزيجات المرتبة التي تتم بين أزواج صغار في السن(خيري، 1999)، كما تتبدى أهمية **نظام القرابة في التنظيم الاجتماعي** على تقرير عمر المرأة عند الزواج، من خلال الممارسات المشتركة والاتفاقات والالتزامات المتبادلة التي يتضمنها النظام القرابي، فالقرابة ليست وشائج دم وعلاقات زواج، بل هي أيضاً نمط ثقافي له وظائفه وقواعده في التنظيم الاجتماعي على مستوياته المختلفة لاسيما بين الأقارب أنفسهم، (الحسن، 2005)؛ إذ تمارس هذه العوامل تأثيرها في "سلوكيات الأفراد واتجاهاتهم" من خلال آليات محددة تنبع معظمها من الموروث الثقافي ومنظومة القيم المعيارية الملازمة له، والتي تبرز على شكل مجموعة من الضغوطات والممارسات والمثل الصادرة من قبل كبار السن في الأسرة أو الأقارب أو المعارف لدفع أبنائهم خاصة الإناث إلى الزواج وفي سن مبكرة (Dyson & Murph, 1983).

بصورة عامة، يبدو أن أثر **العوامل الاجتماعية-الاقتصادية** على عمر المرأة عند الزواج يبقى غامضاً بعض الشئ، وذلك بسبب تداخل تأثيرها مع متغيرات عديدة أخرى ذات أبعاد ثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة، كما أن العلاقة بين هذه المتغير وباقي المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية، ليس من السهل تحديده أو إرجاع تأثيره إلى عامل محدد، أو عزل صافي تأثيره عن تأثير باقي المتغيرات الأخرى، بمعنى أنه من الصعب تحديد ما يمكن اعتباره أثراً اجتماعيا أو بيولوجيا وما هو غير ذلك، وعلى الرغم من حساسية هذه الجوانب وأهميتها في تحديد قناعات الأفراد وتصوراتهم ومواقفهم حول مسألة زواج الإناث المبكر، إلا أن أغلب الجهود لم تتعرض بالتفصيل إلى هذه الأبعاد وانعكاساتها، وما يقترن بها من ممارسات، خاصة في مجتمعاتنا الذكورية التي تتميز بهياكلها الاجتماعية المحافظة وبتقاليدها المتوارثة وقيمها الدينية الراسخة والعميقة، وإن تضمن بعضها إشارات مختلفة غير معمقة بهذا الخصوص. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المجتمع الأردني قد تخلله جملة تغيرات اجتماعية -اقتصادية مختلفة، عملت على ظهور مجموعة من القيم والمفاهيم الحديثة أسهمت في زيادة اضطلاع المرأة بأدوار حياتية مغايرة للأدوار التقليدية التي درجت على تأديتها، ما زاد من تمكينها اجتماعيا واقتصاديا، وإن بقى تأثير بعض هذه المتغيرات محدوداً على المكامن والأسباب الدافعة لإنتاج

نمط الزواج المبكر لدى الإناث في المجتمع الأردني.

المحور الثالث- الآثار الديموغرافية لزواج الإناث المبكر:

كرس هذا الجزء من الدراسة لتحليل الآثار الممكن أن يتركها زواج الإناث المبكر –كمتغير مستقل هنا- على سلوكهن الديموغرافي؛ إذ سعى إلى إدخال مجموعة من المتغيرات الممثلة لسلوك المرأة الإنجابي في معادلة "نموذج الانحدار الخطي البسيط" (Simple-Linear Regression) ، وقياس مدى تأثرها باحتمالات زواجها بسن مبكرة، وهذه المتغيرات هي: "الخصوبة الفعلية، النقاش أو التفاهم بين الزوجين حول استخدام وسائل منع الحمل، استخدام موانع الحمل، سبق حدوث وفيات الأطفال في الأسرة، سبق حدوث وفيات الأجنة، الحالة الاجتماعية للزوجة"، وفيما يلي أهم نتائج التحليل:

تظهر نتائج جدول رقم (4) أهمية تأثير **زواج المرأة المبكر** على حجم خصوبتها الفعلية وبمعامل تأثير عكسي قدره(-0,36)**،** حيث تؤكد نتائج التحليل ارتفاع مستوى الخصوبة الفعلية للإناث اللواتي تزوجن مبكرا، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت طبيعة هذه العلاقة (دائرة الإحصاءات العامة، 2008)، كذلك تتفق مع توقعات هذه الدراسة، خاصة وأن عمر المرأة عند الزواج يرتبط بصورة مباشرة مع المدة التي من الممكن أن تقضيها وهي قادرة على الحمل والإنجاب، ما يزيد فرص تعرضها لاحتمالات الحمل والإنجاب، ما يؤكد أهمية تأثير زواجها بسن مبكرة في تقرير حجم خصوبتها الفعلية(الفايز، 2001).

جدول رقم (4) نتائج تحليل نموج الانحدار الخطي البسيط لأثر أعمار الإناث المبكرة عند الزواج على سلوكهن الديموغرافي

اسم المتغير	قيمة معامل B	قيمة معامل الموزونةB	قيمة اختبار B	Sigمستوى الدلالة الإحصائية
حجم الخصوبة الفعلية للزوجة	-0.231	-0.361	22.70	0.000
سبق التفاهم مع الزوج حول تنظيم النسل*	-0.967	-0.198	0.99	0.333
سبق استخدام موانع الحمل	-0.920	-0.182	0.72	0.023
سبق حدوث وفيات الأطفال في الأسرة	8.007	0.100	5.90	0.000
سبق حدوث وفيات الأجنة والإسقاط في الأسرة	0.004	0.033	1.96	0.050
الحالة الاجتماعية الحالية للزوجة	-0.004	-0.041	-2.42	0.015

*متغيرات ليس لها قيمة إحصائية عند مستوى دلالة 5.% فأكثر.

كما أظهر متغير زواج المرأة المبكر تأثيرا واضحا وهاما على **اتجاهاتها نحو استخدام أحد موانع الحمل**" وبمعامل تأثير عكسي بلغ (-0.182)، وتعد هذه النتيجة متوقعة ومنسجمة، سواء مع توقعات الدراسة أو مع نتائج الدراسات السابقة(المصاروة، 2003)، ويمكن تفسير هذه النتيجة استناداً إلى أن استخدام موانع الحمل في الأسرة يعبر عن أثر مجموعة من العوامل مثل "ارتفاع مستوى التعليم، والدخل، ودرجة التحضر...الخ"، كما يعد المسؤول المباشر عن تجنب حدوث أحمال غير مرغوبة، وعليه فإن ارتفاع عمر المرأة عند الزواج كثيرا ما يقترن بارتفاع خبراتها الحياتية، وارتفاع درجة وعيها، وزيادة استقلاليتها، وبالتالي بزيادة تبنيها للمواقف المؤيدة لتنظيم أسرتها، كذلك بزيادة قدرتها على الوصول لموانع حمل آمنة وفاعلة(Blanc, & Ann, 1998).

كذلك تظهر نتائج جدول (4) ضعف أهمية تأثير زواج المرأة المبكر في درجة **مشاركتها ومناقشتها** للزوج حول

موضوع تنظيم أسرتها وهامشيته، وبمعامل تأثير طردي قدره (0.198)، أي أنه كلما قل عمر المرأة عند الزواج قلت احتمالات مناقشتها لزوجها بخصوص تنظيم أسرتها، وتعد هذه النتيجة غير متوقعة وغير منسجمة مع توقعات الدراسة التي كانت تذهب باتجاه نسج علاقة واضحة بين زواج الإناث بعمر مبكرة ومصادرة قراراتها الأسرية وتهميشها؛ خاصة وأن هذا المتغير يتضمن مؤشرات هامة للدلالة على المكانة الاجتماعية الممكن أن تحتلها المرأة ضمن نطاق مجتمعها، كما تؤشر على أهمية الأدوار الممكن أن تلعبها في أسرتها ومدى قدرتها على صناعة قراراتها الأسرية خاصة المتعلقة بقضايا الإنجاب (Kim, et.,al, 1998)؛ إذ كثيرا ما يقترن ارتفاع عمر المرأة عند الزواج بارتفاع درجة وعيها بأهمية مشاركتها للزوج في صناعة قرارات الأسرة المختلفة، كما يقترن هذا المتغير بزيادة قابليتها لتبني اتجاهات أكثر حداثة فيما يتعلق بحياتها، كما يتضمّن مؤشرات هامة حول مدى قدرتها على عقلنة هذا السلوك، وخفض درجة تدخل كبار العمر في قرارات الأسرة، كما قد يتضمن مؤشرات حول قدرتهن على المبادرة والاستقلالية، وإيجابية مشاركتهن بصناعة القرارات داخل أسرهن (كرادشة، سهاونة، 2010).

كما تظهر نتائج جدول (4) وجود تأثير واضح لمتغير **"زواج الإناث المبكر" مع احتمالات حدوث وفيات الأطفال في الأسرة،** وبمعامل ارتباط طردي قدره (0.10)، أي أنه كلما قل عمر المرأة عند الزواج زاد احتمال حدوث وفيات الأطفال في الأسرة، ويمكن عزو هذه النتيجة لعوامل ذات منشأ بيولوجيي، باعتبار أن ارتفاع عمر المرأة عند الزواج يبعدها عن تلك الأعمار الصغيرة الخطرة عند الإنجاب، ويرفع مستوى وعيها الصحي، كما يمكن أن يزيد من نضوجها البيولوجي ويزيد من قوة أعضائها الحيوية، ويرفع من قدرتها على مقاومة الأمراض، كما يمكن أن يزيد من استعداداتها صحياً ونفسياً لاستقبال مواليدها الجدد، ما يقلل من احتمالات حدوث وفيات الأطفال لديها (Trussell &Bloom 1983)، وبالمقابل فإن زواج المرأة المبكر قد يزيد احتمالات تعرضها لوفاة أحد أطفالها، نتيجة زيادة احتمالات أن تحمل ضعفا بيولوجيا محدداً، الأمر الذي قد يزيد من أرجحية إنجابها لأطفال غير أصحاء، كما أن حدوث وفيات للأطفال لدى الأمهات الصغيرات قد يصاحبه تبعات نفسية سلبية عليهن، بحيث يعزز من لجوئهن إلى محاولة الحمل والإنجاب وبأسرع وقت لتعويض الفاقد من الأطفال عن طريق تكرار عمليات الجماع، وعدم استخدام أي من وسائل منع الحمل، وتقصير فترات المباعدة بين الأحمال، ما يرتب على ذلك زيادة تردي أوضاعهن الصحية، وبالتالي ارتفاع احتمال تكرار تعرضهن لحدوث وفيات أحد أطفالهن، كما أن عملية الإنجاب عند مثل هؤلاء الزوجات الصغيرات تتم في كثير من الأحيان بطريقة "الصدفة"، أي كعملية ثانوية للنشاط الجنسي، وبدون تخطيط مسبق، حيث تتقاطع هذه الولادات مع ممارسات أخرى نابعة من روح الجهل والأمية وعدم القدرة على تلمس حاجاتهن، ما يفضي إلى رفع احتمالات وفيات أحد أطفالهن (Furstenberg, 1998).

كذلك تبين نتائج الجدول أعلاه، وضوح أهمية زواج الإناث المبكر على **حدوث وفيات الأجنة لديهن؛** إذ تظهر النتائج وضوح تأثير زواج الإناث في أعمار مبكرة على زيادة احتمالات "**حدوث وفيات الأجنة لديهن**"، وبمعامل تأثير قدره (0.033)؛ حيث ترتفع احتمالات وفيات الأجنة بشكل لافت لدى الزوجات اللواتي تزوجن بأعمار مبكرة، وتعد هذه النتائج منسجمة مع آلية تأثير هذا المتغير ومع نتائج الدراسات السابقة(Clark, 2004) التي كانت تنزع نحو تأكيد أهمية ارتفاع عمر المرأة عند الزواج في أبعادها عن خطر الولادات المبكرة، إذ يقترن ارتفاع عمر المرأة عند الزواج بارتفاع مستوى معرفتها وخبراتها الصحية، وبزيادة نضج أعضائها الحيوية وقوتها وقدرتها على مقاومة الأمراض ومضاعفات الإرهاق الناتج عن الحمل وتعقيداته، وبالمقابل ربطت بعض الدراسات حدوث الحمل لدى الأمهات الصغيرات في السن بضعف نضوجهن بيولوجياً، وعدم اكتمال قدرتهن الطبيعية على الإنجاب، وضعف أجسادهن، ما يترتب عليه فقدان كثير من العناصر الغذائية الضرورية أثناء فترة الحمل، نتيجة لمنافسة الجنين على هذه العناصر الأولية والضرورية، ما يزيد من احتمالات الولادات غير المكتملة ووفيات حول الولادة لديهن

(Calves, 2002)، وبصورة عامة يعد الحمل والإنجاب في سن مبكرة من الخطورة بمكان، حيث يزيد من احتمالات تعرض الإناث لمخاطر أمراض فقر الدم، وصعوبة الولادة أكثر من غيرهن، ويزيد احتمالية تعرضهن للإجهاض ومضاعفاته، ومن جانب آخر فإن الإناث اللواتي تزوجن بأعمار مبكرة كثيرا ما يتوافر لديهن فرص أقل للحصول على التعليم وللمساهمة بسوق العمل، ويعتبرن أكثر تمسكاً بالممارسات التقليدية الموروثة التي من الممكن أن تزيد من احتمالات تعرضهن لوفيات الأجنة(Kaufman et,al., 2001).

أما فيما يتعلق بتأثير زواج الإناث المبكر على حالتهن الاجتماعية "**كحصول الطلاق، والترمل أو تكرار الزواج للزوجة أو الزوج**" فتبرز النتائج وضوح أثره على احتمالات تفكك وانحلال اتحاداتهن الزواجية، وبمعامل تأثير قدره (0,004)، أي أنه كلما زاد احتمال زواج الإناث بسن مبكرة زاد أحتمال تفكك اتحاداتهن الزواجية، لكن يبدو أنه من الصعوبة بمكان تحديد تفسير قاطع لطبيعة وآلية تأثير زواج الإناث المبكر على احتمالية بقاء واستمرار هذه الاتحادات الزواجية، وذلك بسبب كثرة تقاطعات هذه المتغيرات، وعدم القدرة على تحديد وبدقة الآلية التي تعمل خلالها.

الخلاصة:

تكمن خطورة الزواج المبكر خاصة زواج الإناث في زيادة الأخطار الصحية، سواء على الأمهات الصغار أو على مخرجات الحمل لديهن، فزواج الإناث في سن مبكرة (أقل من 18 سنة) يضعف صحتهن، ويزيد من مظاهر سوء التغذية لديهن، كما يرتهن بمثل هذه الظاهرة **مخاطر صحية مثل:** تسمم الحمل، واختناق الأجنة، وتدخل الأطباء للمحافظة على حياة الأم، والولادات المبكرة، والإجهاض القسري، وحمى النفاس، كما يترتب على الزواج المبكر **مخاطر اجتماعية تتمثل:** بعدم إكمال تعليم المرأة، وعدم القدرة على تنظيم النسل، وزيادة معدلات الإعالة، وعدم القدرة على تلبية حاجاتها النفسية الاجتماعية والمادية، وزيادة شعورها بالحرمان، وزيادة معاناتها في المجتمع.

استخدمت الدراسة عدة طرق إحصائية تراوحت بين البسيطة والثنائية والمتقدمة، بهدف الوصول إلى أهداف الدراسة، سواء فيما يتعلق بكشف وتبيان محددات زواج الإناث المبكر، أو تلك المتعلقة بطبيعة تأثير هذا النمط من الزواج على سلوك المرأة الديموغرافي، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية متغيرات مثل: مستوى تعليم المرأة، وحالتها العملية، وصلة القرابة مع الزوج " في تقرير عمرها عند الزواج، كما يبدو أن لعوامل التحديث وما رافقها من توسع حضري، وارتفاع في مستويات تعليم المرأة، وزيادة خروجها ومشاركتها في سوق العمل، أدورا هامة في زيادة فرص تبنيها لقيم تتناقض مع القيم التقليدية والمتوارثة، ما أسهم في تعزيز فرصها في المبادرة في التحكم بقرار اختيار شريك الحياة، وفي زيادة الميل نحو الزواج غير المرتب، الذي يرى فيه علماء الاجتماع الحديث أساساً لتغير نمط الزواج المبكر.

كما بينت النتائج أهمية تأثير زواج الإناث المبكر على زيادة احتمالات حدوث وفيات الأطفال والأجنة لديهن؛ وتعد هذه النتائج منسجمة مع توقعات الدراسة، ومع آلية تأثير المتغير نفسه؛ إذ عادة ما تملك النساء اللواتي يتزوجن في أعمار مبكرة اتجاهات أكثر تقليدية فيما يتعلق بشروط الرعاية الصحية، وطرق الاهتمام بالمواليد الجدد، كذلك بالممارسات الصحية المقترنة بطرق العناية بالأطفال، كما يقترن زواجها المبكر بعدم اكتمال نضوجها بيولوجياً وعضويا، كما بينت نتائج الدراسة أهمية أثر زواج الإناث المبكر على "حجم خصوبتها الفعلية، واتجاهاتها نحو استخدام موانع الحمل، وخطر انحلال اتحادها الزواجي".

ويبدو أن الحد من ظاهرة زواج الإناث المبكر في المجتمع الأردني أو تقليصها، تبقى مرهونة بقدرة المجتمع على الوصول إلى مستوى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق إنجازات متوازنة وملموسة يعتد بها تمكن المرأة من الارتقاء بمستوى معرفتها وتعليمها خاصة لدى "النساء الأميات واللواتي يقطن المناطق الريفية النائية"، ويبقى ذلك مرهونا بنجاح عملية دمج المرأة في خطط التنمية المختلفة، ورفع مستوى وعيها، وفي مدى أسهامها في تغطية الفجوة الناجمة عن قلة الخبرة والمعرفة لديها، الأمر الذي من شأنه أن يعمل على خفض احتمالية زواجها المبكر، كذلك خفض حدة آثاره الديموغرافية السلبية.

وأخيرا يتضح أن عملية تنمية المرأة تشكل مدخلا حاسما يمكن الرهان عليه في تغيير مكانتها الاجتماعية، وفي إكسابها أدوارا جديدة تتعارض بصورة واضحة مع احتمالات زواجها المبكر، ما يؤكد ضرورة قيام الدراسات اللاحقة بتسليط الضوء على أبعاد اجتماعية اقتصادية محددة، ودراسة علاقتها مع سلوك الأفراد الديموغرافي، الأمر الذي من شأنه أن يقدّم معطيات جديدة للباحثين وراسمي السياسات السكانية لتحقيق رؤى أكثر عمقاً وشمولا لجوانب الظاهرة الديموغرافية والاجتماعية وأبعادها المختلفة، كما أن من شأنه أن يمهّد إلى تقديم أطروحات ورؤى أكثر موضوعية بهذا الخصوص.

المصادر والمراجـع

المراجع العربية

الحسن، إحسان، (1981) "العائلة والقرابة والزواج: دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، دار الطليعة، بيروت.

الحسن، إحسان، (2005) "علم اجتماع العائلة" طبعة أولى، دار وائل للنشر، عمان.

العموش، أحمد، (1996) "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة لقرية في جنوب الأردن-دراسة ميدانية- مؤتة للبحوث والدراسات مجلد 11 عدد(3).

أفلاطون، (2009) " الجمهورية المدينة الفاضلة" ترجمة عيسى الحسن مكتب بيروت، بيروت.

العموش، أحمد وسليم القيسي، (1998) "اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الزواج"مؤتة للبحوث والدراسات، الكرك، مجلد13 عدد(8).

الختاتنة، عبدالخالق، (2000) "مشكلات الزواج في الأردن: دراسة ميدانية لعوامل تأخر سن الزواج لدى الشباب الذكور في مدينة الحصن" أبحاث اليرموك مجلد(16) عدد0(1)

الختاتنة، عبد الخالق، ونايف البنوي، (1996) "اتجاهات الطلبة الجامعيين في الأردن نحو الزواج الداخلي" مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الكرك، مجلد11 عدد(3).

الختاتنة، عبدالخالق، (2006) "أنماط الزواج واتجاهات المواطنين نحوها في البادية الشمالية الأردنية" منشورات جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية، إربد.

الخشاب، مصطفى، (1966) "الاجتماع العائلي" كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

الفايز، عبدالكريم، (2001) "أثر تباينات عمر الإناث عند الزواج الأول على الخصوبة البشرية في الأردن" مجلة دراسات،العلوم الاجتماعية والإنسانية، عمان، مجلد(28) عدد(1).

الخليفة، عبدا ، (1995) "العوامل الاجتماعية المؤثرة في الفارق العمري بين الزوجين" مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، مجلد24، عدد(1).

العبيدي إبراهيم، وعبدا خليفة، (1992) "بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات، دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الاجتماعية–جامعة الكويت مجلد21 عدد(1).

المجالي، قبلان، (1996) "وجهة نظر الأبناء في سيطرة الأب أو الأم على اتخاذ القرارات الأسرية: دراسة ميدانية" مؤتة للبحوث والدراسات، الكرك، مجلد11 عدد(3).

المصاروة، عيسى(1999) "الأنماط الزواجية وتبايناتها في الأردن في العقدين الماضيين" مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد26 (ملحق).

المصاروة، عيسى (2003) "التوافق بين الممارسات والرغبات والنوايا الإنجابية للمرأة الأردنية المتزوجة"، مجلة دراسات، العلوم الاجتماعية والإنسانية، عمان، مجلد30 عدد(1).

المنيزل، عبد ا ،(2000) "الإحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب باستخدام الرزم الإحصائية" دار وائل للنشر، طبعة أولى، عمان.

المسند، لولوه (1998) "أثر التعليم وعمل المرأة على سلوك الخصوبة في دولة قطر" مجلة بحوث اقتصادية عربية عدد (14).

بلان، كمال، (1992) "الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية" طبعة أولى، دمشق، وزارة التربية، دمشق.

بوادقجي، عبد الرحيم، وعصام الخوري، (2002) "علم السكان نظريات ومفاهيم" طبعة أولى، دار الرضا للنشر سوريا دمشق.

دائرة الإحصاءات العامة، (2003) "مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن2002" عمان، دائرة الإحصاءات العامة.

دائرة الإحصاءات العامة، (2008) "مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن2007" عمان، دائرة الإحصاءات العامة.

خليفة، منى، (1986) "نمط الزواج في السودان وعلاقته بالخصوبة" النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا، ع(28).

خيري، مجد الدين، (1999) "الأسرة والأقارب: دراسة ميدانية على عينة من الأسر النواة في مدينة عمان" منشورات الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، عمان.

شتيوي، موسى، ومنير كرادشة، (2001) "العلاقة بين مستويات تعليم الزوجة وسلوكها الإنجابي في الأردن" مجلة دراسات، العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد28(ملحق)، الجامعة الأردنية، عمان.

كرادشة، منير، (2003) "محددات وفاة الطفل الأول في الأردن- دراسة مرجعية 1985-1990"، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان ، مجلد 30 عدد(1).

كرادشة، منير، (2005)"السلوك.الإنجابي والقرابة في الأردن(1997): دراسة ديموغرافية تحليلية" المنارة للبحوث والدراسات سلسلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة آل البيت مجلد11 عدد(4).

كرادشة، منير، (2009) "علم السكان: الديموغرافية الاجتماعية" 2009، عالم الكتب الحديث، إربد.

كراشة، منير وفوزي سهاونة، (2010) "قرارات الأزواج الإنجابية وعلاقتها بالخصوبة الزواجية في الأردن" المجلة الأردنية لعلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، مجلد3، عمان عدد(1).

كريشان، كولي ومساعد العميم، (1982) "مستويات واتجاهات الوفيات بين الأجنة والرضع والأطفال والعوامل المحددة له: دراسة حالة الكويت" النشرة السكانية لغربي آسيا، عدد(22).

سهاونة، فوزي، ومنير كرادشة، (1995) "محددات عمر المرأة عند الزواج وعلاقتها بحجم الأسرة المرغوب فيه في الأردن" دراسات، المجلد 22(أ) عدد2، الجامعة الأردنية، عمان.

المراجع الأجنبية

Bongaarts, J. (2008)"Fertility transition in Developing countries: Progress or Stagnation" Studies in Family Planning, 39(2), 105-110.

Cain, M. (1984) “Women’s Status and Morbidity in Developing Countries: Son Preference and Economic Security". Working Paper No. 110. New York; Center for Policy Studies, The Population Council

Calvès, A. (2002) “Abortion risk and decision making among young people in urban Cameroon” Studies in Family Planning, 33(3): 249–260.

Clark, S (2004) "Early marriage and HIV risks in sub-Saharan Africa." Studies in Family Planning, 35(3): 149–160.

Gourbin, G. (1999.”Paternal Age and Infant Mortality" Genus Vo.LV n.1-2, PP: 61-73.

Davis. K ,Blake, j. (1956) Social Structure and Fertility: An Analytic Framework " Economic Development and Cultural Change n(4) PP 241-254.

Bates, L, Joanna M, Sidney R S (2007) "Women’s education and the timing of marriage and childbearing in the next generation: Evidence from rural Bangladesh." Studies In Family Planning, 38(2): 101–112.

Blanc, A. Ann A. (1998)"Sexual behavior, contraceptive knowledge and use among adolescents in developing countries" Studies In Family Planning, 29(2): 106–116.

Bongaarts. J. and Potter, R (1983) “Fertility, Biology and Behavior: - An Analysis of the Proximate Determinants “New York”: Academic Press. Bongaarts, John. 2008. “Fertility transitions in developing countries: Progress or stagnation” 39(2):105–110.

Bongaarts, J (1978) "A Framework for Analysis the Proximate Determinants of Fertility" Population and Development Review vol.4 pp 105-132.

Dyson, M. Murphy (1983) “Kinship Structure, Female Autonomy, and Demographic Behavior in India” Population and Family Planning Studies N44.

Furstenberg, F. (1998)."When will teenage childbearing become a problem? The Implications of Western Experience for Developing Countries" Studies In Family Planning, 29(2): 246–253.

Jeannette. B (2009) "Early marriage and the consequences on women" UNICEF and Population Council.

Hobcraft. J. Donald J.W and Ruts T (1985) "Demographic Determinants of infant and early child Mortality: A Comparative Analysis.

Kaufman, C., Thea W, Jonathan S (2001) "Adolescent pregnancy and parenthood in South Africa" Studies in Family Planning, 32(2): 147–160.

Kim.Y, Kols.A and Mucheke.S (1998)"Informed Choice and Decision-Making in Family Planning Counseling in Kenya" Family Planning Perspectives Vol.24, No.1.

Legrand, T, Cheikh S. (1993) "Teenage pregnancy and child health in the urban Sahel." Studies in Family Planning, 24(3): 137–149.

Mensch, B. Wesley H. Dang N. (2003) “Adolescents in Vietnam: Looking beyond reproductive health.” Studies in Family Planning 34(4): 249–262.

Miller, J (1993) "Birth outcomes by Mother's Age at First Birth in the Philippines' International Family Planning Perspectives

Sorenson. A (1989) "Husband and Wives Characteristics and Fertility Decision: A Diagonal Mobility Model" Demography Vo.26. No (1).

Trussell. J. Bloom, D. (1983) "Estimation the Covariates of age at Marriage and First birth "population studies No (37).

Trussel.J. kia. L. (1989)"Age at First Marriage and Age at First Birth". Population Bulletin of the United Nations; No(26).

Teachman, J. Plonko K(1985)"Timing of the transition to parenthood: amulti dimentional Birth–interval Approach, Journal of Marriage and the Family No (47).

Female Early Marriage: Its Determinants and Effects on Demographic Behavior in Jordan

ABSTRACT

In spite of the importance of women's earlier age of marriage to their reproductive health behavior, previous studies did not explore and analyze these aspects. Therefore, this study aims first at exploring the determinants of females earlier age at marriage, and second at exploring and analyze its impact on their reproductive behavior. The study used the data of the Jordan Population and Family Health Survey (2007) for married women, between (15-49 years). The study used the descriptive and analytical statistical techniques and multi-linear regression to achieve its objectives. The main results of the study indicate that the most determinants of females earlier age at Marriage are: women's education, women's Labour Status, Urbanization Degree, Husband's education. The finding also show that females earlier age at marriage had important effect on their reproductive behavior, especially on desired fertility, actual fertility contraceptive use, child mortality and fetal mortality.

Keywords: Early Marriage, Demographic Behavior, Fertility, Contraceptive Use, Child mortality, Fetal mortality.

---

* Faculty of Arts, Yarmouk University.
Received on 2/9/2010 and Accepted for Publication on 15/9/2011.